«على أمل»... صوت المرأة المقموعة

بسمة النسور

يتناول المسلسل اللبناني «على أمل»، من تأليف كاتبة السيناريو نادين جابر، قضية المرأة من منظور نسوي مدرك عمق معاناتها، فيسلّط الضوء، على مظاهر الظلم والاضطهاد والتسلط والعنف الأسري، التي تتعرّض لها الأنثى منذ طفولتها، من العائلة والمجتمع في بعض المناطق المنغلقة في لبنان. ويُشكّل العمل الاستثنائي، المشارك في سباق الموسم الرمضاني الحالي، نقطة تحوّل مهمّة في مسار الدراما اللبنانية، وإنْ لم يخرج بالمطلق عن عباءة الدراما السورية. إذ أوكل الإخراج إلى السوري المبدع رامي حنّا الذي قدّم للدراما العربية أعمالاً عدّة نوعية، باقية في الذاكرة، كما شارك في المسلسل بدورين ثانويين، لم يضيفا شيئاً يذكر إلى العمل، ممثّل وممثلة، سوريان، لا يصنّفان ضمن ممثلي الصف الأول في سورية.

انطلاقاً من قصة «يسار»، الفتاة النسوية الشهيرة الكارهة للرجال، المكرّسة مسيرتها الإعلامية لمساندة المرأة ورفع الظلم عنها، ينفتح النصّ على ابنة أسرة محافظة تتمرّد على تسلط أخيها وزوجها، اللّذين ظنّا أنهما نجحا في قتلها والتخلص من جثتها بإلقائها في النهر، إلا أنها تنجو بأعجوبة من مصيرها، وتهرب إلى بيروت حيث تخضع لعملية جراحية تجميلية تغيّر ملامحها بالكامل، وتتيح لها تحقيق طموحاتها وأحلامها بهوية جديدة، غير أنها لم تتمكن من قطع صلتها بالماضي لأن ابنتها ما زالت تعيش في كنف تلك الأسرة الظالمة التي تحرم النساء حقّ التعليم والعمل والتعبير. وقد أبدع الممثل اللبناني عمار شلق في تجسيد شخصية «سيف»، قاتل شقيقته، المتجبّر والمنغلق، والمستبد بزوجاته الثلاث، والظالم لبنات العائلة المستلبات الإرادة، اللّواتي يتعرّضن للضرب والإهانة والتعنيف والتحقير، كما أثبتت الممثلة ماغي بوغصن جدارتها ممثلة مقنعة متمكّنة رغم إشارة بعضهم إلى استفادتها من كونها زوجةً لمنتج المسلسل جمال سنان. قد يكون هذا صحيحاً، لكنه لا ينفي كفاءتها واستحقاقها ممثلةً من وزن ثقيل، عملت بجد على تطوير أدواتها، وفرضت وجودها في الساحة موهبةً حقيقيةً لا يمكن تجاهلها، فجسّدت شخصية «يسار»، المرأة القوية المستقلة المتحرّرة القادرة على التأثير والتغيير، من خلال توعية النساء بحقوقهن، وتحريضهن على الانتصار لذواتهن وتحقيق أنفسهن، وكذلك شخصية «سهاد»، الفتاة المظلومة المستلبة المقهورة التي تمرّدت على واقعها ودفعت الثمن باهظاً، لتولد من جديد بشخصية «يسار»، الإعلامية الناشطة المدافعة الشرسة عن حقوق المرأة، المتبنّية قضاياها في الحرية والعدل والمساواة.

تفاوت نماذج الرجل في النصّ، فلم تقتصر على النموذج السلبي ممثلاً بسيف، الذكوري متحجر القلب، فجاءت شخصية «جلال» التي جسّدها ببراعة الممثل بديع أبو شقرا، لتحقق التوازن المطلوب ولتؤكّد عدم وقوع الكاتبة في فخ التعميم والتنميط الذي تنتهجه بعض النسويات المتعصبات، فقدّم نموذج الرجل المثقف الحضاري الذي يرى في المرأة ندّاً جديراً بالاحترام، وهو المناصر لقضية المرأة ولحقها في الحياة الحرة الكريمة. جماليات عدّة ينطوي عليها مسلسل «على أمل»، على صعيد الإخراج المنتبه إلى كل التفاصيل، والنصّ المكثف المتماسك المشوّق، والموسيقى التصويرية المشغولة بعناية، والمعبّرة ببلاغة عن المواقف الدرامية، وكأنها جزء من الحوارات والأزياء، التي لامست ملامح الواقع بدقة بالغة، من دون مبالغات أو محاولات إبهار بصرية لا طائل منها، بل إن العمل مكتمل العناصر الفنية، وهو بحقّ عمل جاد هادف توعوي، بعيد عن الخطاب الوعظي المباشر، وجدير بالمتابعة والإشادة، تحية لفريق العمل الذي أمتعنا وحفّز النساء على مواجهة الظلم والتصدّي للظالم، والتمسّك بحقهن المشروع في الحياة، لأنهن الحياة.

هل السنغال استثناء أفريقي؟

سمير حمدي

بعد إعلان فوز مرشّح المعارضة في الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم 24 الشهر الماضي (مارس/آذار) بصبح باسيرو ديوماي فاي الرئيس الخامس للسنغال، والرئيس الثالث الذي يتولى السلطة عقب انتخابات تعدّدية حرّة، إذا كان أحد المعايير الرئيسية لتحديد ما إذا كانت دولة ما ديمقراطية أم لا هو قدرة مواطنيها على الذهاب بانتظام إلى صناديق الاقتراع لاختيار قادتهم، فيمكن اعتبار السنغال، منذ فترة طويلة نسبياً، وفق المعايير الأفريقية، من أكثر الديمقراطيات استقراراً في المنطقة. إنها الدولة الوحيدة في غرب القارّة الأفريقية التي لم تشهد انقلاباً عسكرياً على الإطلاق. في المقابل، شهدت ثلاث عمليات انتقال سلمية إلى حد كبير للسلطة، غير أن هذا التداول السلمي للسلطة لم يكن سهلاً وإنما هو نتيجة لنضالات شاقّة خاضتها على مرّ الزمن مختلف شرائح الشعب السنغالي لفرض توازن القوى على السلطات القائمة أو من خلال الحوارات السياسية التي أسفرت عن توافق وطني واسع، وأدّت إلى تعزيز الإصلاحات الديمقراطية مثل التعدّدية الحزبية الكاملة، والتعدّدية الإعلامية، وتحديد المدد والولايات الرئاسية المتعاقبة، وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المؤسّسات الانتخابية، مع تناوب قوائم المُرشّحين بين الرجال والنساء.

من ليوبولد سيدار سنغور إلى الرئيس المُنتخَب باسيرو ديوماي فاي، مروراً بعبدو ضيوف وعبد الله واد وماكي سال، لم يكن المسار الديمقراطي في السنغال نهراً طويلاً وهادئاً. كان الانتقال من حكم الحزب الواحد السلس في بداية بعد استقلالها في العام 1963 إلى التعدّدية الحزبية صعباً، وصاحبته أزمات سياسية وتحرّكات شعبية واسعة، في مايو/أيار من العام 1968، أندلعت ثورة بين الطلاب، وارسل الرئيس سنغور الجيش إلى حرم جامعة داكار. وكان للحركة الطلابية الفضل في تحقيق الاختراق السياسي الأول، وهو فصل الحزب الحاكم عن الدولة، ولاحقاً بداية التعدّدية السياسية بشكل محدود في عام 1976، ثم افتتاح نظام متعدّد الأحزاب بالكامل في عام 1981. غير أن السنغال شهدت أول تغيير ديمقراطي فيها في العام 2000، عندما انتقلت السلطة بشكل سلمي، إثر انتخابات تعدّدية، من الرئيس المنتهية ولايته عبدو ضيوف إلى خليفته عبد الله واد. رغم انطلاق المسار الديمقراطي، ظلّ شبح التراجع الاستبدادي يلوح، وتكشف أحداث التاريخ السياسي القريب للسنغال عن محاولات متكرّرة للانقلاب على الدستور، وهو ما سعى إليه عبد الله واد عندما رغب في الاستمرار في الرئاسة لولاية ثالثة مخالفاً الدستور، ومحاولة ماكي سال تأجيل الانتخابات الرئاسية، وهي محاولات باءت بالفشل بفعل إصرار المجلس الدستوري على إجرائها في موعدها، وكان هذا موقفاً إيجابياً، لكنه لم يلعب دوره إلا من خلال التذكير بأن الدستور فوق الجميع، وهو موقف حاسم افتقرت إليه دول أفريقية أخرى شهدت انقلاباً على الدستور، كما هي الحال في تونس وكوت ديفوار.

عامل مهم آخر أسهم في حماية الديمقراطية السنغالية، هي التعبئة الشعبية، إن إحدى علامات الانتقال الديمقراطي السنغالي وجود مجتمع مدني ديناميكي للغاية، يلعب دوراً رقابياً ويقيّم السياسات العامة، فكان لتعبئة الجمعيات والسكّان ضد ولاية ثالثة لماكي سال تأثيرها في عدم ترشّح الرئيس المنتهية ولايته. إن عامل مهم آخر أسهم في حماية الديمقراطية السنغالية، هي التعبئة الشعبية، إن إحدى علامات الانتقال الديمقراطي السنغالي وجود مجتمع مدني ديناميكي للغاية، يلعب دوراً رقابياً ويقيّم السياسات العامة، فكان لتعبئة الجمعيات والسكّان ضد ولاية ثالثة لماكي سال تأثيرها في عدم ترشّح الرئيس المنتهية ولايته. إن مجالاً للاستثمار السياسي.

سارع الرئيس قيس سعيّد، حين صعد إلى سدة الرئاسة في 2019، إلى استقبال أرملتي الراحلين، بلعيد والبراهمي، ملتزماً بإصراره على معرفة الحقيقة، التي لا تعني الانتقام فحسب، «بل الشعب التونسي بأكمله». كان ذلك اعترافاً منه بالجميل لقسم واسع من اليسار الذي انتخبه في الدورِ الثاني، حين واجه سعيّد خصمه نبيل القروي. كان الرجل يردُّ الجميل لهذه العائلة اليسارية الموشحة. كما أن الرئيس، من خلال هذا الملف شديد الحساسية، عثر على مدخل مناسب لاتهام القضاء مجدّداً بالفساد، وقد كان يبحث عن مبرّرات للإجهاز عليه وتطويعه لاحقاً. لم يشر الرئيس في حملته الانتخابية مطلقاً إلى ملف الاغتيالات السياسية في البلاد، وكان ذلك موقفاً مدروساً بحثاً عن ضمّ جلّ الأطياف السياسية إليه انصاراً. ودليل ذلك أن هذا الصمت الوظيفي قاد لاحقاً إلى أن يجمع الإسلاميين واليساريين في صفوفه في أثناء الطور الثاني من الانتخابات الرئاسية. كان المدخل الأسلم لـ «إصلاح القضاء»، حسب رؤية الرئيس، ملف اغتيال بلعيد والبراهمي، لذلك استعمله حجةً لشيطنة القضاء ذاته، وجعله اللافتة الكبرى لتشريع ما قام به لاحقاً، على غرار حلّ المجلس الأعلى للقضاء، وعزل عشرات القضاة بجرّة قلم، في سابقة غير معهودة في تاريخ القضاء في البلاد، رغم أن المحكمة الإدارية ألغت هذه القرارات ولم تلتزم بها وزارة العدل. حرص سعيّد على أن يستعجل القضاء لإصدار أحكامه في ملفّ بلعيد، وهو في سنة مفصلية، آخر سنة في عهدته الانتخابية، وفي الوقت نفسه، ستُجرى الانتخابات على رأس الأربع في الثلاثية الأخيرة من السنة الحالية، حسب تأكيدات الهيئة العليا للانتخابات، وبذلك يكون سعيّد أمام الرأي العام قد احترم تعهّداته التي أطلقها عند انتخابه رئيساً.

جاءت مواقف الأطراف المختلفة إيجابية. فإثر صدور الحكم، سارعت حركة النهضة إلى إصدار بيانٍ مُطوّل أثنت فيه على نزاهة القضاء التونسي، رغم كل الضغوط التي تُمارس عليه. لم يذهب الحكم إلى إدانة أي عضو منتسب لحركة النهضة، وهو ما يؤكّد مرّة أخرى براءة الحركة من جريمة الاغتيال. ونددت الحركة بهيئة الدفاع عن شكري بلعيد التي حاولت الضغط على القضاة وتوريطها في جريمة الاغتيال هذه، وبالأجندة المشبوهة لهذه الهيئة في استهدافها باطلاً من أجل النيل منها، معتبرة أن الحجج والقرائن تؤكّد بشكل قطعي براءتها. وأنه أن «لمسلسل المتاجرة بدم بلعيد أن يتوقف»، ودعت مرّة أخرى إلى فتح باب المصالحات الكبرى التي من شأنها أن تنهض بالبلاد وهي تمرّ بأزمة خانقة. في حين اعتبرت الهيئة أن صدور الحكم جاء نتيجة نضالاتها التي لم تنقطع أكثر من عشر سنوات، من أجل معرفة الحقيقة ومعاقبة الجناة، وأدّعت أن المحاكمات ستتواصل من أجل معاقبة «من خطط ومَوّل ودبّر اغتيال الشهيد»، ملمّحة إلى جميع الإسلاميين واليساريين في صفوفه في أثناء الطور الثاني من الانتخابات الرئاسية. كان المدخل الأسلم لـ «إصلاح القضاء»، حسب رؤية الرئيس، ملف اغتيال بلعيد والبراهمي، لذلك استعمله حجةً لشيطنة القضاء ذاته، وجعله اللافتة الكبرى لتشريع ما قام به لاحقاً، على غرار حلّ المجلس الأعلى للقضاء، وعزل عشرات القضاة بجرّة قلم، في سابقة غير معهودة في تاريخ القضاء في البلاد، رغم أن المحكمة الإدارية ألغت هذه القرارات ولم تلتزم بها وزارة العدل. حرص سعيّد على أن يستعجل القضاء لإصدار أحكامه في ملفّ بلعيد، وهو في سنة مفصلية، آخر سنة في عهدته الانتخابية، وفي الوقت نفسه، ستُجرى الانتخابات على رأس الأربع في الثلاثية الأخيرة من السنة الحالية، حسب تأكيدات الهيئة العليا للانتخابات، وبذلك يكون سعيّد أمام الرأي العام قد احترم تعهّداته التي أطلقها عند انتخابه رئيساً.

فإثر صدور الحكم، سارعت حركة النهضة إلى إصدار بيانٍ مُطوّل أثنت فيه على نزاهة القضاء التونسي، رغم كل الضغوط التي تُمارس عليه. لم يذهب الحكم إلى إدانة أي عضو منتسب لحركة النهضة، وهو ما يؤكّد مرّة أخرى براءة الحركة من جريمة الاغتيال. ونددت الحركة بهيئة الدفاع عن شكري بلعيد التي حاولت الضغط على القضاة وتوريطها في جريمة الاغتيال هذه، وبالأجندة المشبوهة لهذه الهيئة في استهدافها باطلاً من أجل النيل منها، معتبرة أن الحجج والقرائن تؤكّد بشكل قطعي براءتها. وأنه أن «لمسلسل المتاجرة بدم بلعيد أن يتوقف»، ودعت مرّة أخرى إلى فتح باب المصالحات الكبرى التي من شأنها أن تنهض بالبلاد وهي تمرّ بأزمة خانقة. في حين اعتبرت الهيئة أن صدور الحكم جاء نتيجة نضالاتها التي لم تنقطع أكثر من عشر سنوات، من أجل معرفة الحقيقة ومعاقبة الجناة، وأدّعت أن المحاكمات ستتواصل من أجل معاقبة «من خطط ومَوّل ودبّر اغتيال الشهيد»، ملمّحة إلى جميع الإسلاميين واليساريين في صفوفه في أثناء الطور الثاني من الانتخابات الرئاسية. كان المدخل الأسلم لـ «إصلاح

قميص شكري بلعيد سيظلّ مرفوعاً

المهدي مبروك

بعد ما يناهز 11 عاماً، ينطقُ القضاء التونسي في طوره الابتدائي (الأول) بأحكامه في قضية اغتيال اليساري شكري بلعيد، تراوحت ما بين الإعدام والمؤبّد وعقود من السجن، وطالوت ما يزيد عن عشرة جناة. إنها خطوة مهمة في معرفة الحقيقة، في انتظار محاكمة قتلة محمد البراهمي، الذي اغتالته أيضاً في العام 2013 جماعات إرهابية. تشكّل معرفة الحقيقة ركناً هاماً في عدالة القضاء وترتيب الذاكرة الاجتماعية، فضلاً عن معاقبة الجناة. تمكّن القضاء التونسي من حسم ملف معقد وشائك لم يخلُ من التسييس والتوظيف، غير أن صدور الحكم قابله جميع الأطراف بالترحاب، ولم يطعن أحدٌ في نزاهته، رغم ما تلاه من تصريحات يمكن أن تكون مجال تجاذبات مستدامة، خصوصاً في سنة انتخابية سيكون فيها هذا الملفّ تحديداً

كاريكاتير عماد حجاج

الجديد في المبادرة الفلسطينية نحو مؤتمر وطني وقيادة موحّدة

إبراهيم فريحات

أطلقت مجموعة كبيرة من شخصيات وطنية فلسطينية وازنة وناشطين فلسطينيين وأكاديميين ومثقفين وأدباء ونقابيين وأسرى محرّرين وأعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني نداءً دعوا فيه إلى تشكيل قيادة وطنية موحدة وعقد مؤتمر وطني يهدف إلى إعادة بناء منظمة التحرير على أسس وطنية وديمقراطية ممثلة لكلّ الفلسطينيّ في مختلف أماكن وجوده. وقّع أكثر من خمسمائة شخصية على النداء، الأعداد تتزايد.

ليست هذه المرّة الأولى التي تُطلق بها مبادرات، وتنادي بها شخصيات وطنية، وتدعو إليها فصائل من داخل منظمة التحرير وخارجها لإعادة بناء هذا الجسم الممثل للشعب الفلسطيني في كل أماكن وجوده والتي حصلت بها المنظمة على هذا التمثيل نتيجة تضحيات هائلة لم يبخل بها أبناء الحركة الوطنية الفلسطينية من مختلف تياراتهم الفكرية والتنظيمية. وبالتالي، فضمان فاعلية منظمة التحرير وتمثيلها مسؤولية وطنية تقع على عاتق جميع أبناء الشعب الفلسطيني أينما كانوا.

وبما أن الدعوة إلى إعادة بناء منظمة التحرير على أسس وطنية ديمقراطية ممثلة ليست أمراً جديداً، حيث سبقتها دعوات كثيرة مشابهة، فما الجديد الذي تحمله المبادرة، وما الإضافة النوعية التي تضيفها إلى المبادرات السابقة إذاً؟

... بداية، تنافع هذه المبادرة مع سابقاتها، وتأكيد ما جاءت بها المناشدات الأخرى، يشكّل بحد ذاته إجماعاً ما بين المبادرين من مشاربهم المختلفة على هدف مركزي، وعلى ضرورة وطنيّة ملحّة لتماسك المشروع الوطني الفلسطيني. يعطي التقاء المبادرات فيما بينها على ضرورة وطنية متمثلة بإعادة بناء منظمة التحرير شرعية وطنية للمبادرات التي يلتقي جميعها على هدفٍ واحد، حيث تأتي الشرعية من الشعب ذاته بقياداته المجتمعية على مستوى مختلف الشرائح الاجتماعية، بلغة أخرى، مناداة هذه المبادرة إلى عقد مؤتمر وطني وإعادة بناء منظمة التحرير يكمل ما جاءت به المبادرات الأخرى، ولا يتناقض معها.

من الضروري الانتباه إلى أن التغيير تاريخياً، المتمثل هنا بإعادة بناء المنظمة، لا يأتي في العادة دفعة واحدة أو بسبب حدث واحد، بل ضمن سيرورة تراكمية تدفع الأحداث إلى الأمام. فالمبادرة الجديدة، وإن نجحت بعقد مؤتمر وطني يقود إلى إعادة بناء منظمة التحرير، فذلك يكون بسبب تراكم المبادرات الهادفة إلى التغيير، لا نتيجة لحدث واحد فقط، كذلك ستساهم هذه المبادرة بكل الأحوال بعملية تراكمية مستقبلية ستقود حتماً إلى إعادة بناء الجسم المتْرهل للمنظمة.

من جهة أخرى، أهمية هذه المبادرة بهذه اللحظات التي تمرّ بها القضية الفلسطينية من إبادة جماعية في غزّة، ومحاولة لتصفية مشروع الدولة الفلسطينية، تجعل منها ضرورة وأولوية وطنية لبناء قيادة موحّدة تتعامل مع هذه التحدّيات التي من الواضح أن البنى السياسية الموجودة على الساحة الفلسطينية غير قادرة على التعامل معها، ويشمل ذلك السلطة الفلسطينية المهمّشة في رام الله وقيادة حركة حماس في الداخل والخارج، وكذلك جسم منظمة التحرير الذي يعيش منذ عقود حالة موت سريري.

ما زالت الحكومة الإسرائيلية ترفض أي دور للسلطة الوطنية الفلسطينية في ما يسمّى «اليوم التالي» في قطاع غزّة، رغم الضغوط الأميركية بهذا المجال. فالسلطة الفلسطينية، رغم صدور تلك الأحكام، إذ لا يمكن أن ننكر أن هذا الملف بالذات قد أنهك «النهضة» وأضعفها سياسياً ورمزياً، فاضطرت بعد اغتيال بلعيد مباشرة إلى الخروج من الحكم، وقبول الحوار الوطني، ودفعت ثمناً باهظاً للمسؤولية الأدبية والسياسية عن تلك الجريمة. يعلم من قتل شكري بلعيد تماماً أنه زرع شرخاً عميقاً سيجعل المصالحة بين الإسلاميين واليسار شبه مستحيلة، وأنه وزّت الأرفاع العداوة لأجيال متعاقبة، وإن الانقلاب الدبمقراطي سيتعثر نتيجة هذه الخصومة التي تحوّلت إلى عداوة قاتلة. إنها يد خفية قادرة على التخطيط الاستراتيجي، ومن نفّذ الاغتيال، وهم الإرهابيون، ليسوا إلا دُمى تحركها دوائر استخباراتية دقيقة التخطيط.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

لم يطعن أحدٌ في نزاهة الحكم على قتلة بلعيد رغم تصريحات قد تكون مجال تجاذبات مستدامة

القضاء نفسه الذي حرص على بيان جديّته ونزاهته في التعامل مع الملفّ، غير أن نصف الرضا بات جلياً على السنة هيئة الدفاع، التي تحوّلت في السنوات الأخيرة إلى ذراع سياسية للبسار، لا يريد معرفة الحقيقة فحسب، بل تليس القضية لطرف سياسي بعينه، أيضاً. لذلك، سيحرص مرة أخرى على جرّ حركة النهضة إلى القضاء بذات الجريمة، رغم صدور تلك الأحكام، إذ لا يمكن أن ننكر أن هذا الملف بالذات قد أنهك «النهضة» وأضعفها سياسياً ورمزياً، فاضطرت بعد اغتيال بلعيد مباشرة إلى الخروج من الحكم، وقبول الحوار الوطني، ودفعت ثمناً باهظاً للمسؤولية الأدبية والسياسية عن تلك الجريمة. يعلم من قتل شكري بلعيد تماماً أنه زرع شرخاً عميقاً سيجعل المصالحة بين الإسلاميين واليسار شبه مستحيلة، وأنه وزّت الأرفاع العداوة لأجيال متعاقبة، وإن الانقلاب الدبمقراطي سيتعثر نتيجة هذه الخصومة التي تحوّلت إلى عداوة قاتلة. إنها يد خفية قادرة على التخطيط الاستراتيجي، ومن نفّذ الاغتيال، وهم الإرهابيون، ليسوا إلا دُمى تحركها دوائر استخباراتية دقيقة التخطيط.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

الكيان الصهيوني وخرافة القوّة

عبد الجبار عكيدي

منذ بداية تأسيس الكيان الصهيوني على أرض فلسطين عام 1948، روّج قادته عدة خرافاتٍ تحدّث عنها بعض من يُطلق عليهم عدة باحثين إسرائيليين، من أبرزهم إيلان بابيه، صاحب كتاب «التطهير العرقي في فلسطين»، وتحدّث عن عشر خرافات إسرائيلية رئيسية، جرى ترويجها للعالم عن أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يُقهر.

ومن أهم ما روّجته إسرائيل زعمها أنها خاضت حرب 1948 أمام ستة جيوش عربية مدجّجة بالسلاح والعتاد والرجال، فيما هي لم تمتلك سوى عدد محدود من الضباط والجنود، استطاعت أن تهزم بهم كل تلك الجيوش، في تكريس لإحدى أكبر الأكاذيب والخرافات بأن أقلية يهودية شجاعة تفوّقت على أكثرية عربية. فالوثائق التاريخية التي كشف عنها باحثون وكتّاب إسرائيليون وبعض ضباط الجيش الإسرائيلي الذين شاركوا في تلك الحرب، ومنهم الباحث مردخاي بار أون الذي شارك في حرب 1948 ضابطاً، وقدّم تلك الأكاذيب في دراسة بعنوان «داود مقابل جوليات» أكد فيها أن عدد الجيش الإسرائيلي كان حينها ثلاثة أضعاف الجيوش العربية المحاربة، حيث كان يقدّر عدد الجيوش العربية آنذاك بـ35000، فيما كان عدد جيش الاحتلال المتمثل في عصابات الهاغانا ما يقارب 107 آلاف جندي، كان جزء منهم ضمن الفيلق اليهودي الذي شارك في الحرب العالمية الثانية، وهم متمرّسون وأصحاب خبرة قتالية عالية ومزوّدون بأحدث الأسلحة التي استخدمتها الجيوش الأوروبية في تلك الحرب، وبالتالي، لم يكن يوجد حينها أي توازن في القوى بين جيش الاحتلال والجيوش العربية التي دخلت الحرب، وبوجود خذلان وتواطؤ وخيانة من كثير من القيادات السياسية والأنظمة والحكام وتعبئتهم ووقائعهم للغرب.

تؤكّد هذه الكذبة الكبيرة اليوم أن هذا الجيش الذي بنى نفسه على أسطورة أنه لا يُقهر، وخاض حروباً أخرى، مثل حرب 1967 التي كرّست هذه الخرافة، وأنه قادرٌ على أن يتوسّع ويهزم كل الجيوش العربية أمامه، وهذه أيضاً كانت إحدى المغالطات الكبيرة التي جرى ترويجها، إلى درجة أن جزءاً كبيراً من النخب العربية والمثقفين العرب انطلت عليهم، وأصبحوا مقتنعين بها، وبأن هذا الجيش لا يمكن مواجهته، وهذه القناعة أسست لفكر الهزيمة الذي تمحورت ردّات الفعل حوله باتجاهين: يدعو الأول إلى مقاومة هذا الكيان ومواجهته، ودعمت هذا الاتجاه جهات ودول عربية، وأفضى إلى ولادة حركة فتح التي تبنّت، مع فصائل فلسطينية أخرى، العمل العسكري ضد إسرائيل. الاتجاه الثاني الذي كان أيضاً مدعوماً عربياً يقول إن إسرائيل لا يمكن مواجهتها عسكرياً، وبدأ يروّج فكر التسوية والاستسلام وإيجاد حلول غير عسكرية معها.

أما حرب 1973 فقد اتضح أنه لم يكن الغاية منها حرب إسرائيل، باعتبارها خطراً وجودياً، بل كانت حرباً استخدمها النظامان السوري والمصري باعتبارها حرب تحريك المياه السياسية وتحسين مواقع الطرفين في المفاوضات مع إسرائيل. ورغم بسالة الجندي السوري والمصري والعراقي والمغربي والفدائيين الفلسطينيين المشاركين فيها، إلا أنه فعلياً، وبسبب الاعتبارات السياسية لم يتم استثمار بعض التقدّم والانتصارات العسكرية فيها، فقد جاءت اتفاقيات فصل القوات لمصلحة إسرائيل في هذه الحرب 1982 سرعان ما وصلت إلى العاصمة بيروت، وخلال أيام قليلة حاصرتها أكثر من ثلاثة أشهر لتجبر قوات المقاومة الفلسطينية على الخروج منها باتجاه تونس واليمن وأماكن أخرى.

إذاً، الفكرة الرئيسية تُنبت على خداع الرأي العام العربي والعقول العربية، بأنه لا يمكن مقاومة إسرائيل، وهذا ما اتضح أنه غير صحيح، فقد جاءت أحداث 7 أكتوبر لتؤكد أن فصائل المقاومة الفلسطينية المحاصرة منذ 16 عاماً استطاعت أن تنفذ عملاً عسكرياً عجزت عنه الجيوش العربية، وهذا ليس لأن الجندي العربي أقل شجاعة ونكاء من تلك الفصائل، بل لوجود من لعب دوراً دائماً في معالجة تحطيم إرادة القتال لدى المقاتل العربي في مواجهة إسرائيل، وفي الوقت نفسه، تعزيز أغلب قدرات الجيوش العربية وتجهيزها لهدف أساسي، حماية عروش الأنظمة والحكام من الشعوب، وهذه هي المعادلة التي حكمت الصراع، وعملت عليها بعض تلك الأنظمة.

ومن أكبر الأكاذيب التي تكفل النظام السوري بترويجها عن أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر ما تلقيناه في الكليات العسكرية من علوم التكتيك ومادة الجيوش الأجنبية (الجيش الإسرائيلي)، وما علّمناه للجنود عن التحصينات الخرافية لخطوط الدفاع وجهاز الحواجز

جاء ترويج اسطورة القوة الإسرائيلية التي لا تهزم خادمة لمصالح الأنظمة العربية الحاكمة التي تتحاشى مواجهة إسرائيل

الهندسية للعدو، التي لا يمكن لأي جيش مهما عظمت قوته اختراقها. وهنا أتذكر أني سألت الضابط مدرب التكتيك: إذا ليس أمامنا سوى الإنزال المظلي خلف خطوط العدو... فجاءني الجواب صادماً ومحبطاً، بأن الخوازيق المزروعة حول نقاط الاستنار المعادية ستكون حينها بانتظارنا، وليتبيّن أيضا زيف تلك الخرافة، حين فتح النظام الحدود مع إسرائيل في بداية انطلاق الثورة السورية، في رسالة تهديد أطلقها أحد مسؤوليه «أمن إسرائيل من أمن سورية». جاءت عملية طوفان الأقصى لتبني معادلة جديدة نسفت كل ما سبق من دعاية (بروباغندا) وخرافة إسرائيل التي تم ترويجها واقتناع بها كثيرون، ولتعيد خلط كل الأوراق والحسابات، ولتكشف عن قضيتين: أن الجيش الإسرائيلي، رغم وجود الإمكانات الكبيرة وتجهيزه بأفضل أنواع الأسلحة وأكثرها تطوّراً وفتكا، ثبت أن إرادة القتال عند الجندي الإسرائيلي ضعيفة إلى درجة هروب كثيرين منهم من المعارك، وانسحاب كتائب بقضّها وقضيضها من المعارك بفيادتها وجنودها، والحديث عن آلاف من الجنود الذين رفضوا الأوامر العسكرية بالقتال في غزة، فقد شكل حجم الخسائر الكبيرة لقوات الاحتلال في مواجهة مقاتلين حفاة الأقدام لا يملكون سوى أسلحة بدائية، ضربة كبيرة للفكرة التي جرى ترويجها عن هذا الجيش الأسطوري الذي لا يُقهر.

القضية الثانية أن إسرائيل باستخدامها فائض القوة التي تمتلكها في إبداء المدنيين وقتلهم بدليل حرب الإبادة الجماعية التي يتعرّض لها سكان غزّة، تحاول تعزيز الوهم أنها قوة لا يمكن لأحد أن يجرؤ على مواجهتها، إلا أن هذا السلوك الإجرامي أعطى نتائج فاضحة لهذا الجيش أنّه لا يمتلك أية أخلاق عسكرية أو ضوابط ومعايير ما يُعرف بتعاطي السلاح، وهذا يشكل عاملاً إضافياً لفضح طبيعته وعقلية قياداته الإجرامية المتوحّشة. وهكذا نرى أن ترويج أسطورة القوة الإسرائيلية التي لا تُهزم لم تأت لتخدم الكيان الصهيوني فقط، بل جاءت أيضاً خادمة لمصالح الأنظمة العربية الحاكمة التي تتحاشى مواجهة إسرائيل، خوفاً على مصالحها الأمنية والسلطوية، وكذلك حرصاً على استرضاء الكيان الإسرائيلي للحفاظ على استمرارية أنظمة الحكم الفاسدة.

(قائد المجلس العسكري في الجيش السوري الحر في محافظة حلب)

من آثار عملية 7 أكتوبر في إحدى مستوطنات ما يسمى «غلاف غزة» (رونالد شمت/فرانس برس)

حوارية مع المنصف المرزوقي

معن البياري

أول ما يبقى فيك من الحوارية مع الرئيس التونسي الأسبق، والمثقف اللامع، المنصف المرزوقي، في ضيافة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة أمس، أن همّة هذا الرجل في نضاله الفكري من أجل الديمقراطية في بلده، وفي العالم العربي، لم تخفُت، على الرغم من معاول الهدم الحادّة التي نشطت فيها قوى الثورات المضادّة ضد كل محاولةٍ باتجاه أي تمرين ديمقراطي في أي بلد عربي. فالواضح أن الذي تغالبه تونس من استبدادٍ راهن، بعد تباشير واعدة مضت إليها ثورة الياسمين الرائدة، لم يُشعره باليأس، ولا أقعده عن مواصلة عمله السياسي والفكري العام باتجاه تحقيق ما ناضل من أجله عقوداً. فقد قال لنا، نحن مستمعيه، إنها معركةٌ وخسرها هو وصحبُه من الديمقراطيين العرب، لكن هذا لا يعني أبداً أن الحرب مع قوى الاستبداد والفساد انتهت. وأطلَقها فكرةً شديدة الأهمية قول صاحب «من الخراب إلى التأسيس» إنّ تعثّر (وليس إجهاض) المسار الذي مضت فيه تونس، بعد الثورة، وكذا الفشل الذي أصاب الذين ناضلوا من أجل الديمقراطية وما زالوا يعتنقونها، لا يعنيان أن يتمكّن لديه، ولدى هؤلاء، شعورٌ بالذنب، وبأنهم مطالبون دوما بالدفاع عن أنفسهم، أمام ما يُمطرونهم بها من هجماتٍ لا ترى في صنيعهم سوى الفشل. وهنا، يجد صاحب هذه السطور وجاهةً كبرى في قول حصيف كهذا، إذ لا يمكن أن يُعتدّ بالعبث الذي يُحيله قيس سعيّد في تونس، وهو غير السويّ وغير الشرعي بحسب المرزوقي محقّاً، وإشهاره دليلاً على مثابرة واجبة في الهجوم على المرزوقي ورفاقه من عموم النخب التونسية الذين تولّوا مقاعد أولى في السلطة، وساهموا في دفع عملية التحوّل الديمقراطي الذي كانت تمضي إليه البلاد.

وعندما نسمع من المرزوقي، وهو النّاجي من الجرْب، يقول إن النكبة الحادثة في غزّة منذ ستة أشهر واحدةٌ من فواتير فشل الربيع العربي فهو مصيبٌ، فلم يكن النظام العربي ليصير على هذه المنزلة من العجز ومن خذلان الشعب الفلسطيني في غزّة، لو لم ينتكس مسار التمرين الديمقراطي الذي عبرت فيه عدّة بلدان عربية ولم يُحارَب. وكان مثيراً من الحقوقيّ العتيد أن يقول إن للديمقراطية مخالب وأنياباً، مع احترامها القانون وحقوق الإنسان، فهي، من قبل ومن بعد، ليست مسيحية طوباوية. وهنا، يرى أن التسامح الكثير مع قوى النظام القديم ورموزه ورجاله، على ما كانت تفعل حركة النهضة (برأيه)، كان من أسباب الردّة التي صارت عليها تونس، ومكّنت قوى الثورة المضادّة من استخدام أدوات الديمقراطية ووسائلها للوثوب إلى السلطة ودفع الديمقراطيين إلى الوراء، ثم إلى السجون والمنافي. وهنا، كان بالغ الأهميّة من المرزوقي رفضه التسليم المجّاني بأن قوى الإسلام السياسي تعارض الديمقراطية، ليس من بابِ أن كل تيّار يضم أطيافاً متنوعة وحسب، وإنما أيضا بالتجربة التونسية التي دلّت على أن حركة النهضة تؤمن بالديمقراطية وتسلكُها، على غير حال علمانيين يساريين غاب عنهم الحسّ الديمقراطي، وانحازوا إلى الاستبداد والإقصاء، مع تذكير المرزوقي مستمعيه بأنه ينتسب إلى العلمانية اليسارية، وبأن حركة النهضة خذلته في غير شأنٍ ومحكّ. طافت الأسئلة التي استمع إليها المرزوقي في الجلسة الحوارية معه، بتقديم الدكتور عزمي بشارة، في حزمة من القضايا والمشاغل السياسية والفكرية، وعلى ما كان من ارتجاليةٍ ظاهرة تتباسط مع الحضور، وعلى مقادير من العفوية الطلقة كانت في الأثناء، إلا أن حزمةً من الأفكار والملاحظات والكاشفات حضرت في الإجابات بكثير من العمق، وبحرص على الجوهريّ البعيد في غير مسألة، من قبيل الحديث عن الدولة العربية الرافعة، وأزمّتها راهنا ومستقبلا، وعن اليمننة التي تتف

هذا الصوت الفلسطيني في الانتخابات الأوروبية

ولاء سعيد السامرائي

بمناسبة عيد المرأة العالمي، في الثامن من مارس/ آذار الماضي، شهدت تظاهرة باريس التي نظّمها حزب فرنسا الأبية، وجهاً فلسطينياً معروفاً، يتوسّط قائمة النواب المرشّحين لخوض الانتخابات الأوروبية، في التاسع من يونيو/ حزيران المقبل. إنها المحامية الشابة ريما حسن التي استُقبِلَت استقبالاً حاراً من جموع المتظاهرين، عَلى طول طريق التظاهرة وسط العاصمة الفرنسية. خلال التظاهرة، دعا المرشّح الرئاسي السابق لرئاسة الجمهورية، جان لوك ميلانشون، إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزّة، ووقف تزويد دولة الاحتلال بالسلاح والمال. كما دعا إلى توحيد الصفوف والوحدة لمواجهة من يريد الحروب والإبادة. بعد ميلانشون، تكلمت ريما فقالت: «نعرف أن فرنسا بلد إعلان حقوق الإنسان، نحن هنا اليوم للدعوة إلى أن تكون فرنسا أيضاً البلد المدافع عن حقوق الإنسان وعن حقوق المرأة. قبل أشهر، وبصفتي مواطنة، التحقتُ بكل التظاهرات التي خرجت لدعم غزّة. واليوم، أنا سعيدة بأن أواصل ذلك مع عائلة وحركة سياسية هي حزب فرنسا الأبية التي لم تتوقف عن الدعوة إلى الالتزام بالقانون الدولي لوقف إطلاق النار الفوري، والدعوة إلى سلام دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين. إن مسؤوليتنا السياسية هي ذاتها بخصوص القضايا الأخرى، تحويل الغضب إلى أمل». اختار حزب فرنسا الأبية، ريما حسن، لتكون المرشّحة السابعة على قائمة مرشّحيه للانتخابات الأوروبية، إذ من المتوقع أن يحقق فوزاً يرسل معه مجموعة من أفضل نوّابه إلى البرلمان الأوروبي ليواصلوا العمل فيه، والتأثير على البرلمانيين الأوروبيين لانتزاع قرارات للدفاع عن حقوق (ومطالب) شعوب بلدانهم، وعن حقوق الإنسان والعدالة في قرارات الاتحاد الأوروبي إزاء دول العالم، خاصة الدفاع عن الشعب الفلسطيني الذي يتعرض في غزّة لحرب إبادة منذ ستة أشهر، فقد نجحت كتلة حزب فرنسا الأبية، التي ترأّستها مانون أوبري، قبل أسابيع، من انتزاع قرار من الاتحاد الأوروبي لوقف إطلاق النار، وكان واضحاً أن عمل الحزب ونوابه في الاتحاد هو أحد أسباب تطوّر مواقف الحكومة الفرنسية وبعض الدول الأوروبية الأخرى من حرب الإبادة، رغم تمتّع الكيان الصهيوني بمكانة خاصة تغضّ النظر عن خروقاته لشروط احترام حقوق الإنسان المفروضة في تعامل الاتحاد الأوروبي مع الدول. وقد أثار ترشّح المحامية الفلسطينية حملة إعلامية واسعة في فرنسا، ما تزال قائمة، شنّتها أبواق الإعلام المهيمن والمتملّق لحكومة مجرم الحرب بنيامين نتنياهو لكونها فلسطينية، رغم جنسيتها الفرنسية، ومحامية متخصّصة في القانون الدولي، ومؤسّسة لمرصَد مخيمات اللاجئين، ولمجموعة عمل فلسطين – فرنسا. بدأت هذه الحملة مع الحرب على غزّة، إذ استخدم مقدّم برامج صهيوني يدعى آرتور نفوذه وتأثيره (يتابعه خمسة ملايين مشاهد) ليتصل بالقناة التلفزيونية الخامسة، ويهدّد الإدارة ومقدّم برنامج استضاف حسن، أمام الناطق باسم الجيش الإسرائيلي أوليفيه رافوفوليس. ولأنه، مع «الأخ الأكبر»، يتابعان من كثب الصوت الفلسطيني متابعة دقيقة، وبعد ظهور حسن مرّات عدة تدافع بطريقة لامعة عن حقوق الشعب الفلسطيني وتدين إجراءات النظام العنصري في حقّ الفلسطينيين، فقد انقضّوا على مجلة فوربس، فرع فرنسا، التي اختارتها واحدة من أربعين امرأة مؤثّرة للعام 2023، وليضغط مقدّم البرنامج هذا على المجلة متهماً إياها بالتهمة التقليدية «معاداة السامية» التي أخذ بعض السياسيين يسمّونها، هنا، «بالإشعاع الليزري المُشلّ»، وبتهمة الدفاع عن هجوم حركة حماس في 7 أكتوبر، بهدف القضاء عليها إعلامياً وخنق الصوت الفلسطيني الجديد من الظهور والتأثير في المشهد الإعلامي. إثر ذلك، تلقّت ريما تهديدات كثيرة بالقتل والاغتصاب والشتائم، وتعليقاتٍ تنفي عنها الهوية الفلسطينية، بحجّة أنّ لا وجود لفلسطين، وأخرى تطالب فرنسا بإرجاعها إلى بلدها. وفي حين قامت الدنيا ولم تقعد في الإعلام المهيمن لتشوية المحامية الشابة في كثير من القنوات والصحف، لم يكلّف نفسه هذا الإعلام العنصري نفسه جهدَ سماع ما قالته في برامج عديدة دعيت إليها، وتكلمت فيها محامية متخصّصة بالقانون الدولي، مرجعيتها القرارات الدولية وتوصيفات الأمم المتحدة وتعريفاتها للمقاومة، وتقارير هيئاتها والمؤسسات الدولية، مثل «هيومن رايتس ووتش»، ومنظمة العفو الدولية، ليتأكّد من حقيقة التّهم الموجّهة إليها، ومن خطابها ومهنيتها اللذين لا غبار عليهما. تقول في مقابلة لها: «بوصلتي هي القانون، وهذا ينطبق على القضية الفلسطينية كما على باقي القضايا. وإذا كان مقدّم البرامج آرتور يعتقد أني معادية للسامية، فلماذا لا يذهب إلى القضاء، فهي تهمة يعاقب عليها القانون هنا في فرنسا، لكنه لا يريد ذلك، فهدفه الموت المهني والاجتماعي». ظهور ريما حسن بصوتها الكاريزمي، المحامية الفلسطينية الشابّة التي تتكلم الفرنسية بطلاقة ورصانة، وبوصلتها القانون الدولي وأدواته، وهو ما يجذب الفرنسيين إليها، هو خطٌّ أحمر غير مسموح بوجوده في المشهد الإعلامي الفرنسي، بعد سنواتٍ من العمل لتصفية (وتجريم) الحاضنة الشعبية المساندة والداعمة للحق الفلسطيني، من شخصيات وجوامع، وجمعيات ومدارس نموذجية، ازداد عددها خلال أربعين عاماً بصورة مزعجة لداعمي الاحتلال. جاء التحاق المحامية الشابة بحزب فرنسا الأبية في الوقت المناسب صوتاً فلسطينياً متميزاً إعلامياً وسياسياً وقانونياً، من شأنه أن يكون عامل انعطاف وتطوّر، ليس في الرأي العام الفرنسي فحسب، بل في المستوى الأوروبي أيضاً، إذ قُمعت الأصوات والآراء الحرّة بشأن القضية الفلسطينية في ظل قوانين ترهب كل موقف يؤيّد الحقوق الفلسطينية ويدين نظام الكيان العنصري في فلسطين، خاصة بعد «طوفان الأقصى»، فتوالت القوانين تحت مسمّيات مكافحة العنصرية، ومعاداة السامية، وطاولت الفضاء الشخصي والمحادثات بين الزملاء في العمل، فحُكِمَ على نقابي فرنسي بالسجن خمس سنوات، وغُرّم مبلغاً مالياً كبيراً، لأنه وزّع منشوراً باسم النقابة التي ينتمي إليها، دعا فيه إلى دعم نضال الشعب الفلسطيني ضد جرائم الإبادة، على غرار مناشير اعتادت نقابات فرنسية معروفة بمواقفها من أجل السلام توزيعها بمناسبة تحشيد التظاهرات، من أجل وقف إطلاق فوري للنار في غزّة.

وفي افتتاح حزب فرنسا الأبية قبل أيام لحملتها الانتخابية، استُقبِلَت ريما حسن بالتصفيق الذي استمرّ دقائق عدة، شكرت الحضور الكبير ودعمهم الشعب الفلسطيني وكل ما يقدّمونه للتضامن والمساعدة المادية والمعنوية، منذ سنوات، وطلبت من الجمهور الوقوف دقيقة حداد على أرواح الشهداء الذين قالت إنهم ينظرون إلينا. وهذا ما لم يتجرّأ أحد، لا من السياسيين ولا من الأحزاب، على القيام به بعد ستة أشهر من حرب الإبادة والمجازر. قدّمت عضو في حزب فرنسا الأبية ريما حسن للجمهور بهذه الكلمات: «إنه فخر لقائمتنا أن تكوني إحدى المرشّحات لأنك قد نبّهت ناساً كثيرين لما يجري في غزّة، وللوضع العام في الشرق الأوسط، ونود أن نسمع منك ما تحملينه من صوت للسلام في هذه الانتخابات». قالت ريما، وهي توجّه كلامها إلى القاعة الكبرى المكتظّة: «حان الوقت لإنهاء التهرّب من العقاب، وحان الوقت من أجل العدالة. حان الوقت ليكون الاتحاد الأوروبي صوت السلام هذا، وصوت العدالة لشعوب العالم. الفلسطينيون، لسوء الحظ، كانوا لزمن طويل مبعدين من الهيئة الدولية ومن مجموعة الدول لأن بلدهم هو آخر البلدان المستعمرة ويخوضون آخر صراع استعماري. علينا، أولاً، مسؤولية إنسانية. وثانياً، مسؤولية بوصفنا مواطنين ومواطنات، لأن الفلسطينيين يطالبون بشيءٍ تملكونه أنتم جميعاً، ربما في جيوبكم أو حقائبكم، وهو بطاقة الهوية. نتحمّل المسؤولية تجاه مصيرهم».

بتوسّل لغة القانون الدولي، وضعت حسن الأوروبيين أمام مسؤولياتهم، وأن على أوروبا إنهاء اتفاق التعاون الأوروبي الإسرائيلي المشروط باحترام حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان الفلسطيني غير محترمة منذ 75 عاماً، ودعت إلى معاقبة سياسة الاستيطان المستمرّة، وبدل معاقبة بضعة مستوطنين، المطلوب معاقبة نظام الاستيطان المتمثل بوجود أكثر من 800 ألف مستوطن في الضفة الغربية، ما يشكّل العقبة الوحيدة لإقامة الدولة الفلسطينية. وختمت ريما حسن بالحثّ على الاستعجال في مشروع الأبارتهايد أمام الجمعية الوطنية، فجرائم الأبارتهايد موثّقة من الفلسطينيين ومن مؤسّسات الأمم المتحدة ومؤسّسات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية (أمنستي)، والحاجة ماسّة اليوم للاعتراف بهذا كله، فقد حان وقت إحقاق العدالة من أجل السلام.

يبدو أن الوقت حان أيضاً لتنظيم الجاليات العربية، وانخراطها في العمل السياسي بصورة أوسع، وترشيح شخصيات متمكنة وواعية مثل المحامية ريما حسن، ودعم الأحزاب السياسية (في كل الانتخابات، أوروبية ووطنية) الداعمة للحقوق العادلة للشعب الفلسطيني، والمدافعة عن حقوق المواطنة والمساواة للعرب والمسلمين والمهاجرين، والمناهضة لشيطنتهم عبر الإسلاموفوبيا المنظّمة ضدهم.

(إعلامية عراقية في باريس)

> التحاق المحامية ريما حسن بحزب فرنسا الأبية جاء صوتاً فلسطينياً متميزاً من شأنه أن يكون عامل انعطاف وتطوّر، ليس في الرأي العام الفرنسي فحسب، بل في المستوى الأوروبي أيضاً

> عمل حزب فرنسا الأبية ونوابه في الاتحاد الأوروبي أحد أسباب تطور مواقف الحكومة الفرنسية وبعض الدول الأوروبية الأخرى من حرب الإبادة في غزّة

هل إسرائيل قوة عظمى؟

عبد الصمد بن شريف

إلى أين تريد قوات الاحتلال الإسرائيلي أن تصل في نهجها سياسة الأرض المحروقة، وتنفيذها أبشع وأسوأ حرب إبادة ضد سكان قطاع غزّة، منذ أكثر من خمسة أشهر؟ هل يمكن عدّ كل هذا العناد والتعنّت والغرور والحقد والعنصرية والتطرّف والهمجية مبرّرات مقنعة لقتل آلاف الأبرياء بوحشية، وخصوصاً الأطفال والنساء والشيوخ، وتخريب مدنٍ بأكملها وتدميرها، وتهجير سكانها وتحويلهم لاجئين منكوبين ومحاصرتهم وتجويعهم؟ أكثر من ذلك، لم يعد الكيان الصهيوني يعير أدنى اهتمام للقانون الدولي الإنساني وقرارات المنظمات الأممية، ومنها قرار محكمة العدل الدولية. ويدرك العالم جيداً أن قوات الاحتلال، بقيادة حكومة متطرّفة، ارتكبت أسوأ جريمة حرب، وأفظع مجزرة ومحرقة في تاريخ الحروب الحديثة. هنا، على قادة العالم، وبخاصة الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، أن يستحضروا الإنساني فيهم، وأن يتذكّروا أن الفلسطيني بشر مثلهم ومثل حليفهم، الذي يوصف خطأً وبفجاجة بأنه دولة ديمقراطية، أما إذا كانت حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي فعلاً ديمقراطياً فتلك حكاية أخرى.

رغم كل النداءات والمناشدات والتحذيرات الصادرة حتى عن أقرب الحلفاء، لم تكترث الحكومة اليمينية المتطرّفة في تل أبيب بكل هذا السيل من المناشدات، ولم تُصدر أي إشارة تدلّ على إمكانية تعديل استراتيجيتها العسكرية، خصوصاً الاستعداد لاجتياح رفح، فكل المؤشّرات تسير في اتجاه تكريس السيناريو الأسوأ، فالجيش الإسرائيلي شرع في التحضير النفسي والمعنوي واللوجستي لشنّ عملية عسكرية كبيرة ومصيرية بمنطق نتنياهو، ويبقى تجسيدها على الأرض رهناً بمآلات المفاوضات مع حركة حماس في الدوحة والقاهرة. وتتزامن هذه الاستعدادات مع عقد وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت اجتماعات لتنسيق العملية العسكرية في رفح في واشنطن. كذلك كشفت وسائل إعلام إسرائيلية أن نتنياهو، في إطار التعامل مع المدنيين المقيمين في رفح، أمر بشراء حوالى 40 ألف خيمة من الصين، وستُنقَل إلى إسرائيل ثم إلى قطاع غزّة، وستُحدَّد أماكن تُنصب فيها لتستقبل آلاف اللاجئين، هناك طرقاً أخرى لملاحقة «حماس» في رفح، وأن لإسرائيل، مرّة أخرى، كل الحق في القيام بذلك، لكن بطريقة لا تعرّض هؤلاء الأشخاص اللاجئين للخطر.

وفي سياق فضح الممارسات العدوانية الفاشية لجيش الاحتلال، كان لافتاً أن التقرير الذي رفعته مقرّرة الأمم المتحدة الخاصة بالأراضي الفلسطينية فرانشيسكا ألبانيز إلى مجلس حقوق الإنسان بجنيف، أثار حنقاً وغضباً وسط الكيان الصهيوني، فقد أكّدت الخبيرة الأممية أن هناك أسباباً منطقية للقول إن إسرائيل ارتكبت عديداً من أعمال الإبادة. وأضافت أن الطبيعة والحجم الساحقين للهجوم الإسرائيلي على قطاع غزّة وظروف الحياة المدمّرة التي سبّبها يكشفان نية قوات الاحتلال تدمير الفلسطينيين. وقد عرّض هذا الموقف الخبيرة الأممية للتهديد والضغوط، علماً أن ممثلي إسرائيل في الأمم المتحدة عبّروا عن رفضهم الكامل للتقرير، واعتبروا في بيان متشنج ومنفعل أن ذلك جزءٌ من حملة تهدف إلى تقويض «الدولة اليهودية». كذلك قال مسؤول أميركي إنه ليس لدى بلاده أي أسباب للاعتقاد بأن إسرائيل ارتكبت أعمال إبادة في قطاع غزّة. وقبل ذلك اتهم وزير خارجية الكيان الصهيوني، يسرائيل كاتس، الأمم المتحدة بأنها أصبحت تحت قيادة أمينها العام الحالي أنطونيو غوتيريس هيئة معادية للسامية ولإسرائيل، وأنها تحمي الإرهاب وتشجّعه. هكذا، يظهر جلياً أن أي انتقادٍ لسياسة الحكومة المتطرفة يصبح رديفاً لسلوك معادٍ لليهود. وتستغل إسرائيل، بانتهازية، ما يمكن وصفها بعقدة الذنب لدى الرأي العام الغربي تجاه المحرقة النازية التي تعرّض لها اليهود خلال الحرب العالمية الثانية، ما جلب تاريخياً دعماً عاطفياً ومالياً وعسكرياً كبيراً للدولة الصهيونية، ساهم في تقوية شرعيتها وبنياتها، بالإضافة إلى تسويق أسطورة «الديمقراطية الإسرائيلية»، بوصفها حالة استثنائية في المنطقة كلها. وتخشى الحكومة اليمينية المتطرفة أن يتضاءل رأسمالها من هذا الرصيد الثمين، في ظلّ جرائم الحرب والإبادة الجماعية والتطهير العرقي في قطاع غزّة، سيما أن الرأي العام الغربي عبّر من خلال مسيرات حاشدة وأشكال احتجاج مختلفة، عن إدانته الشديدة لحرب الإبادة التي ترتكبها قوات الاحتلال ضد سكان عزّل، كما أن أجيالاً جديدة في الغرب هي في حلٍّ من عقدة المحرقة، خلافاً للأجيال السابقة.

كما يكشف الموقف الأميركي درجة عالية من النفاق والانفصام السياسيين، لأن الإدارة الأميركية شريك فعلي وأساسي في كل أطوار حرب الإبادة في قطاع غزّة ومراحلها، فهي التي تسلّح الجيش الإسرائيلي وتزوّده بالأسلحة المتطوّرة والفتاكة. وهذا ما ندّد به جزء كبير من الرأي العام العالمي، وعدة دول، خصوصاً أن مسؤولي الإدارة الأميركية يشاهدون على مدار الساعة ما يرتكب في قطاع غزّة من دمار وتدمير وقتل، غير أن واشنطن لم تكترث بما لحقها من عار أخلاقي، حتى وإن عمدت إلى تجنّب استخدام حق النقض (فيتو) ضد قرار يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان، في خطوة لتقليص الخسائر الأخلاقية لواشنطن وعدم المساس بتحالفاتها في المنطقة. لكن هذا التصعيد الشكلي ضد نتنياهو، والحديث عن خسائر استراتيجية لإسرائيل بسبب موقف نتنياهو، الذي يصرّ على اجتياح رفح في مسعى للقضاء المبرم على ما بقي من بنيات عسكرية لحركة حماس واستئصالها والفتك بمقاتليها، قد يكونان مجرّد توزيع للأدوار في تنفيذ مخطّط قذر، قد يخلط الأوراق بشكل أكثر مأساوية، ويعيد القضية الفلسطينية إلى النقطة الصفر، بما في ذلك معاودة استيطان قطاع غزّة، كما يدعو إلى ذلك وزراء في الحكومة الإسرائيلية. والرئيس الأميركي جو بايدن في موقف دقيق بسبب تزايد الانتقادات من نشطاء حزبه، وتقديم مسؤولين استقالاتهم احتجاجاً على تورّط إدارته في ارتكاب فظاعاتٍ يندى لها الجبين، ما قد يشكّل ضربة قاصمة لمستقبله السياسي، خصوصاً إذا فقد أصوات الكتلة الناخبة ذات الأصول العربية والإسلامية، ما يعني تضرّر سمعة الوسيط الأميركي الذي لا يكفّ عن الحديث عن حلّ الدولتين وإقامة سلام دائم يضمن التعايش والأمن والاستقرار في منطقةٍ تنام فوق برميل من البارود. لكن ما يهمّ الولايات المتحدة، أولاً، إنقاذ إسرائيل من جموح ورعونة حكومة عنصرية متطرّفة، وتفادي إلحاق هزيمة بحليفها المفضل والمدلّل، وتجنب ما يمكن أن يربك المشروع الصهيوني ويشوّش على أجندتها التوسّعية. يحدث هذا بينما يستعدّ الكونغرس للتصويت على مساعدات تقدّر بمليارات الدولارات لإسرائيل. ولا بد هنا أن نستحضر ما قاله نتنياهو، سابقاً، حين زعم أن هزيمة إسرائيل هي هزيمة للولايات المتحدة وللغرب عموماً. فيما هو يطالب بمزيد من الدعم، أي مضاعفة الرغبة في ارتكاب المزيد من المجازر. وما محاولة التوفيق بين تدمير «حماس»، وتفكيك قدراتها العسكرية وشلّ مقاومتها، وعدم ارتكاب مجازر ضد المدنيين، سوى خدعة مردودة لا أساس لها من الصحة، فكل همّ الولايات المتحدة هو ضمان أمن إسرائيل، ولو عبر تنصيب سلطة فلسطينية مُتَحَكَّمٌ فيها وعلى المقاس، تلبّي الشروط الأمنية للكيان الصهيوني، وتعمل تحت وصاية الإدارة الأميركية وحلفائها. وهنا يمكن القول إن خطة إسرائيل تشبه، إلى حد كبير، ما قامت به الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، عندما دشّنت مسارها الإمبريالي بضرب اليابان بقنبلتين ذرّيتين في هيروشيما وناغازاكي، وباللجوء إلى مشروع مارشال ورقة للتحكّم لإعادة إعمار أوروبا. ولتحقيق هذه الحزمة من الأهداف، لا تتردّد واشنطن في تبرير وتزكية كل مغامرات إسرائيل العسكرية، بوصفها رأس حربة لمخطّط أميركا في منطقة الشرق الأوسط التي تتمتع بثروات هائلة وبموقع استراتيجي. وكما أبادت أميركا الهنود الحمر السكّان الأصليين، فإن إسرائيل كمشروع استيطاني عدواني توسّعي يشمل كل فلسطين، في إطار تحقيق حلم إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل، تطبّق المخطّط نفسه من خلال إبادة السكان الأصليين في فلسطين. لجوء نتنياهو إلى خيار التصعيد والتطرّف مُفكَّر فيه ومدروس بعناية فائقة، ويشكّل قاسماً مشتركاً مع مكونات كثيرة في معسكره السياسي، الذي يرى أن «الدولة اليهودية» جعلت من نفسها دولة لا غنى عنها لحليفتها الأميركية، خصوصاً بفضل رأسمالها البشري والتكنولوجي، ويبدو أن اعتبار إسرائيل إحدى الركائز التي تقوم عليها استراتيجية واشنطن الإقليمية هو أحد العوامل الأساسية التي تشجّع الكيان الصهيوني على تصفية القضية الفلسطينية، والسعي، بكل الوسائل، لاحتلال حتى المناطق التي توجد شكلياً تحت مراقبة السلطة الفلسطينية.

(إعلامي مغربي)

> رغم كل المناشدات والتحذيرات الصادرة حتى عن أقرب الحلفاء، فإن الحكومة الإسرائيلية المتطرفة لم تكترث ولم تُصدر أي إشارة إلى إمكانية تعديل استراتيجيتها العسكرية

> لجوء نتنياهو إلى خيار التصعيد والتطرّف مُفكَّر فيه ومدروس بعناية فائقة، ويشكّل قاسماً مشتركاً مع مكونات كثيرة في معسكره السياسي

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads